تطور العلاقات الصينية- العربية وآفاقها المستقبلية

م م. محمد علي عباس علي

مديرية تربية محافظة بغداد الرصافة الثانية قسم المدائن

ملخص:-

تعد المنطقة العربية من المناطق المهمة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بالنسبة لقوة اقليمية صاعدة مثل الصين، وتنبع هذه الاهمية من كون المنطقة العربية تشكل قوة سياسية داعمة لكثير من القضايا التي تحتاج الصين الى تسويتها، كما تشكل المنطقة العربية احد أهم مناطق العالم ذات المخزون النفطي الهائل التي يحتاجه القطاع الصناعي الصيني، فضلاً عن كونها سوق ممتازاً للسلاح ومنطقة مهمة للاستثمارات الصينية، ولذلك انطلقت الدراسة من أهمية العلاقات العربية الصينية وتطوير التعاون في المستقبل، وقد عالجت الدراسة اشكالية العلاقات العربية الصينية وافاقها المستقبلية عبر استخدام المنهج التحليلي والمنهج المقارن، فضلاً عن استشراف مستقبل هذه العلاقة، وتوصلت الدراسة الى وجود عدد من المعوقات وقدمت الدراسة العديد من الوسائل التي تدفع بهذه العلاقة للأمام في المستقبل المتوسط والبعيد .

Abstract:

The Arab region is one of the politically, economically and militarily important regions for a rising regional power such as China. This importance stems from the fact that the Arab region constitutes a political force supporting many issues that China needs to settle. The Arab region is also one of the most important regions of the world with a huge oil reserve that it needs, The Chinese industrial sector, in addition to being an excellent market for arms and an important area for Chinese investments. Therefore, the study started from the importance of Arab-Chinese relations and the development of cooperation in the future. The study concluded that there are a number of obstacles, and the study provided many means that push this relationship forward in the medium and long future .

مقدمة:

تمتزج العلاقات العربية– الصينية كمحصلة مركبة من العناصر التاريخية والثقافية والسياسية والمصالح المتبادلة والتعاون والتعاطف بين الطرفين، ويرجع تاريخ هذه العلاقات المتميز بينهما الى فترة قديمة منذ المد الاسلامي ويمتد على مر التاريخ وحتى الوقت الراهن، وتتميز هذه العلاقة بعدم وجود مؤثرات تاريخية سلبية او خلفيات استعمارية مقارنة بعلاقات الدول العربية مع القوى الدولية الكبرى الأخرى، وقد اشار المستشرق الصيني الشهير (جى ثيانج لين) في تقسيمه العالم اربعة ثقافات: (الصينية، الهندية والاوربية والامريكية والعربية الاسلامية) فقد ا وضع الثقافة الاوربية والامريكية تحت مسمى (الثقافة الغربية) بينما ضم الثقافات الثلاثة الاخرى تحت مسمى الثقافة الشرقية، واكد على ان التفاعل داخل الثقافة الشرقية ذاتها يرجع الى عصور بعيدة، وان هذا التفاعل كان واضحا وملموسا على وجه التحديد بين الثقافتين الصينية والعربية الاسلامية، بالاضافة لذلك تطورت العلاقات العربية – الصينية من خلال مساندة ودعم و تأييد الطرفين لبعضهما في ذلك عدة قضايا وذلك لتحقيق اهدافهما رغم المعوقات التي تواجه العلاقات الصينية العربية الا ان علاقتهما اقوى منه والدليل علاقة الصين مع الخليج العربي كون الخليج العربي له امتيازات عديدة منها امتلاكه ثروة نفطية هائلة لذلك يمثل العرب، وان تحسين مستوى العلاقات بين الجانبين وهو العامل الذي ارتبط بوضعية الصين وتنامي قدراتها ونجاح تجربتها في التنمية ووقوفها الى جانب القضايا العربية الامر الذي ولد قبولا شعبيا وعلى مستوى القيادات العربية تجاه الصين، مع ذلك فان مستوى العلاقات العربية – الصينية في الوقت الحالي بالمقارنة التاريخية لمستوى هذه العلاقات ، وبمناظرة علاقات الصين مع المجموعات الاقليمية الاخرى، يتسم بالمحدودية وتغليب معايير جديدة عليها اخذا في الاعتبار التطورات الدولية واهداف الصين المستقبلية وغيرها من العوامل الأخرى .

أهمية البحث: تتمثل أهمية دراسة العلاقات العربية– الصينية، في سعي الباحث الى بيان أهمية العلاقات بين الدول العربية والصين أهمية تطوير هذه العلاقة، وتفسير ابعاد هذه العلاقة من الجانب السياسي والاقتصادي والعسكري، وصولاً الى الافاق المستقبلية التي ستكون عليه هذه العلاقة في المستقبل المتوسط والبعيد .

إشكالية البحث:- تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس: كيف تكونت العلاقات العربية– الصينية ، وماهي افاقها المستقبلية؟ ومن خلال التساؤل الرئيس تنطلق عدة تساؤلات فرعية :

١- كيف نشأة وتطورت العلاقات العربية– الصينية؟

٢- ماهي الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقات العربية– الصينية ؟

٣- ماهي التحديات التي تواجه هذه العلاقات مستقبلاً؟ وماهي أهم الفرص التي تحدد نجاحها؟

٤- ما أهم سبل تطوير العلاقات العربية– الصينية مستقبلاً؟

فرضية البحث:-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: نشأة العلاقات العربية– الصينية على مبدأ السلام والاحترام المتبادل وان هذا انعكس على تطورها حديثاً، إذ اخذت مستويات اعلى سياسية واقتصادية وعسكرية بعدما كانت تعتمد على العلاقات التجارية فقط، ويسعى الطرفين الى ان تتطور هذه العلاقة الى مستويات اعلى مستقبلاً .

مناهج البحث:-

اقتضت خصوصية الموضوع استخدام **المنهج التاريخي** لتحليل جذور العلاقات العربية– الصينية، وكذلك **المنهج التحليلي** لتفسير ابعاد هذه العلاقات المعاصرة، فضلاً عن استخدام **المنهج الاستشرافي** لتحليل الوضع الذي ستكون عليه هذه العلاقة مستقبلاً .

هيكلية البحث:-

انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، كان **المبحث الاول** عن نشأة وتطور العلاقات العربية– الصينية مقسم على ثلاثة محاور رئيسية، بينما جاء **المبحث الثاني** لبحث في ابعاد العلاقات العربية– الصينية وقسم على ثلاثة محاور ايضاً، اما **المبحث الثالث** فقد شرح الافاق المستقبلية للعلاقات العربية– الصينية في ثلاثة محاور رئيسية .

المبحث الأول نشأة وتطور العلاقات الصينية- العربية

تاريخيا تعود علاقة الصين بالدول العربية الى مرحلة المد الاسلامي، إذ ترجع علاقة الطرفين الى اكثر من ٢١٠٠ سنة، فقد تشكلت علاقاتهما على مر التاريخ وفقا لاعتبارات كثيرة منها: نظرة العرب للصين على انها ارض العلم والعراقة، كما تنظر الصين الى الامة العربية كونها من اقدم الامم ومهد الحضارة الانسانية، لذا نشأة العلاقات الصينية– العربية عبر مراحل تاريخية مختلفة وتميزت الطرفين بكونها علاقات تتسم بالسلام والمنفعة المتبادلة واحترام متبادل لسيادة كل منهما .

المحور الأول/ جذور العلاقات الصينية-العربية.

ترجع علاقة الصين بالدول العربية إلى علاقات **جغرافية وحضارية وتاريخية** عميقة الجذور منذ القرن السابع عندما انتشروا شرقاً باتجاه بلاد فارس، وفي أسيا الوسطى، ثم الصين، وشبه الجزيرة الكورية، والجزر الاندنوسية، وغربا باتجاه أفريقيا الشمالية، وقد كان للرحلات التجارية للعرب والكشوفات الجغرافية دورا في توثيق هذه العلاقات[١]، الا ان البعد الجغرافي ووجود بلاد فارس كعازل بين العرب واسيا كان له دوره في التقليل من الموجات البشرية العربية اليها وترك العلاقات بينها مقتصرة في اغلبها على العلاقات الاقتصادية والتجارية فقط، وكان **الدين** عامل منشط لهذه العلاقات وتأكيدها، ملاحظة مع ان آسيا كانت موطن لحضارات قديمة وعريقة ومتطورة مثل: الحضارة الصينية، وحضارة شبه القارة الهندية ،وقد كان العرب السباقون لاكتشافها واقامة علاقات متطورة معها[٢]، كما تميزت العلاقات الصينية– العربية بانها علاقات تتسم **بالسلام والمنفعة المتبادلة** واحترام متبادل لسيادة كل منهما وانظمته وثرواته على عكس العلاقات العربية الغربية التي كانت ومنذ بدايتها انعكاس لرغبة الغرب الاستعمارية في السيطرة على الثروات الاسيوية وهذا التطلع الغربي الاستعماري كان له دوره في أضعاف العلاقات العربية الاسيوية لفترة طويلة، الا انه كان دافعا لتوثيق العلاقات فيما بعد لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، إذ ارتبط العرب والاسيويين بعلاقات اساسها التصدي للهيمنة الاستعمارية ودعم حركات التحرر لكلا الطرفين[٣] تطورت العلاقات وعبر مراحل مختلفة لتتخذ أشكالا متعددة، فقد بدأت **اقتصادية وتجارية** بحتة بعيدة عن أي مصالح أو اطماع سياسية، وتطورت مع بداية القرن العشرين لتتخذ شكلاً سياسياً يضاف الى طابعها الاقتصادي المميز رغم آنها بقيت بعيدة عن الاطار الرسمي الذي يوضح حدودها ومعالمها، وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية لتتخذ شكلاً جديداً لاسيما مع استقلال اغلب الدول العربية، فضلاً عن ان أجواء الحرب الباردة التي أضفت على العلاقات نوعاً من الفتور والتشتت بين مؤيد ومعارض لهذه القوة او تلك، أي ان العرب والاسيويين كانوا يتجهون في علاقاتهما الى تلك القوى على حساب علاقاتهما مع بعضهما[٤].

المحور الثاني/ تطور العلاقات الصينية- العربية

مرت العلاقات الصينية– العربية بثلاث مراحل رئيسية هي :-

أولاً:- مرحلة التضامن العربي الصيني– الافريقي، بدأت مع انعقاد (مؤتمر باندونغ) في اندونيسيا الذي كان أول تجمع دولي للدول الحديثة الاستقلال في افريقيا واسيا والعالم العربي، وكان اول تجمع خارج نطاق المعسكرين الغربي والشرقي ، مهد هذا التجمع لظهور حركة عدم الانحياز، ومن نتائجها تأييد الصين للحقوق العربية في فلسطين، والتنديد بسياسة التهويد والاستيطان الاسرائيلي في فلسطين ورفض الطلب الاسرائيلي للحصول على العضوية في المؤتمر المذكور[٥].

ثالثاً:- مرحلة الاعتراف العربي بالصين الشعبية، اعترفت مصر بالصين في ١٦ ايار عام ١٩٥٦، وسوريا في ٤ تموز ، واليمن في ٢١ آب من العام نفسه، كان اعتراف الدول العربية بالصين تعبيراً قوياً واشارة عن تحرر السياسة الخارجية للدول العربية من الهيمنة الغربية[٦].

ثالثاً:- مرحلة التعاون والتطور والتضامن، في هذه المرحلة بدأت التعاون مع الدول العربية منذ عام ١٩٥٦، من خلال وقوف الصين بقوة الى جانب القضايا التحررية العربية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، ووقفت بجانب مصر في تأميم قناة السويس ومساندتها في ظل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، المقابل ايدت الدول العربية على حصول الصين على مقعد دائم في الامم المتحدة[٧].

المحور الثالث/ أهداف العلاقات الصينية- العربية

لم يؤيد الشعبان الصيني والعربي الى اعادة وتطوير الأواصر الودية التاريخية بينهما فحسب، بل يتبادلان المساندات والتأييد الدائمة والتعاون الوثيق في عدة قضايا لكلا الطرفين، إذ تدعم الدول العربية الاتجاه الصيني لتحقيق اهدافه والتي تتمثل في :-

أولاً:- الحصول على حليف قوي، ليشكل قطبا موازيا للولايات المتحدة الامريكية في المرحلة القادمة؛ لان الصين هي احدى القوى الكبرى المعارضة للهيمنة الأمريكية في الدول العربية، على الرغم من تواقف العلاقات الصينية- الأمريكية، الا انها تبني مواقف سياسية غير منسجمة مع المصالح الأمريكية، لاسيما عندما تجد ان مصالحها الحالية والمستقبلية ترفض للتدخلات الامريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية[٨].

ثانياً:- الحصول على شريك مؤيد للقضايا العربية، في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، تتوجه انظار العرب للصين؛ إذ تتبني الصين وجهة نظر مؤيدة للحلول السلمية من خلال السبل السياسية والدبلوماسية والتفاوض المباشر دون تدخل خارجي، وتمثل الموقف الصيني من (الصراع العربي – الاسرائيلي) الذي يعد القضية المركزية للعرب، كونه موقف يتجدد في تسوية الصراع بالطرق السلمية على اساس قرارات الامم المتحدة ووفقاً لمبدا (الأرض مقابل السلام)، فقد تابعت الصين عملية السلام في الدول العربية متابعة دقيقة وقبل كل شيء تابعت تسوية المسالة الفلسطينية التي هي قلب مسالة الدول العربية[٩].

ثالثاً:- الحصول على شريك لشراء السلاح، عقدت الصين عدداً من صفقات الاسلحة مع بعض الدول العربية منها : (العراق، مصر، المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، وغيرها) ، كما تم التعاون بين الطرفين في مجال تنظيم وتدريب القوات المسلحة وتبادل الخبرات والمستشارين والفنيين في الشؤون العسكرية، وهذا يلعب دوراً كبيراً في وضع خيارات كل طرف في خدمة الطرف الاخر وهذا التعاون بين الطرفين يؤدي للتعاون في مجالات أخرى ، ومنها التسليح والتصنيع العسكري[١٠] .

رابعاً:- الحصول على شريك تجاري وعلى محال للاستثمار المتبادل، تؤيد الدول العربية على ان تكون الصين شريكاً تجارياً لها ويتم التبادل في الاستثمارات الصينية – العربية مع بعضها، **فمن جانب** ارتفعت التجارة البينية بين الطرفين ارتفاعاً ملحوظاً منذ بدء انعقاد دورات المنتدى الصيني العربي في عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٩ ومن جانب آخر، ارتفعت الاستثمارات بين الصين والعرب بشكل غير مسبق إذ بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية عام ٢٠٠٣م نحو (١٧-٣) مليار دولار وقفز هذا الرقم الى (٢-٤٤) مليار دولار من نفس العام[١١].

خامساً:- الحصول على شريك سياسي، ليكون كقوة موازية للهيمنة الدولية خاصة بعد انهيار القطبية الثنائية، اضافة الى كون التعاون الصيني – العربي في المجال السياسي اخذ ابعادا متطورة من خلال المنظمات الدولية (كالأمم المتحدة، والمنظمات الاقليمية) [١٢].

بالمقابل فأن الصين تقوم بالتعاون مع الدول العربية لتحقيق اهدافها ايضا والتي تتمثل في:-

أولاً:- النفط والغاز، تعتمد الصين بنسبة كبيرة على النفط العربي وبالتحديد (المملكة العربية، السعودية، الامارات العربية المتحدة، السودان، ليبيا، وقطر) كشريكات رئيسيات للصين، إذ تستورد منها نحو (٥٠%) من احتياجاتها من اجمالي (٦٠٪) من اجمالي واردات الصين من نفط منطقة الشرق الاوسط كامل، ويتوقع ان يزيد استيراد الصين من النفط العربي في المستقبل لتسارع معدلات النمو فيها وزيادة استيرادها وتراجع احتياطاتها؛ لان المنطقة العربية تحتوي على مخزون نفطي كبير يقدر بأكثر من (٧٠٠) مليار برميل، إذ ازداد الطلب على النفط المستورد من (٦٠٠,٠٠) الف برميل يوميا عام ١٩٩٣، الى أكثر من مليون برميل بحلول عام ٢٠٠٠، والى ثلاثة ملايين يوميا في عام ٢٠١٠، والى اكثر من سبعة ملايين برميل يوميا في العام ٢٠١٥، الى ما يعادل استيراد الولايات المتحدة الامريكية، وبهذا ستكون الصين بوصفها أكبر مستورد للنفط في منطقة شمال وغرب اسيا، ومن المتوقع ان الصين ستتوجه إلى العراق وايران لسد احتياجاتها من النفط بصفة هاتين الدولتين (العراق وتمتلكان أكثر من (٣٥%) من احتياطي النفط العالمي [١٣].

ثانياً:- التجارة واجتذاب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في الصين، ويتركز هذا المجال على البتروكيمياويات ومصافي النفط، وارتفعت التجارة بين العرب والصين نحو (٢٥) مليار دولار عام ١٩٥٥ وارتفع الى نحو (٣٧) مليار دولار عام ٢٠٠٣، وثم ارتفع الى (٥٠) مليار دولار عام ٢٠٠٥، وبذلك تكون ثامن شريك تجاري للصين وسابع سوق الصادرات وواردات الصين ، ثم ازدادت خلال خمس سنوات لتصبح نحو (١٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٠، بعد ان كانت تبلغ (٩٠) مليار دولار عام ٢٠٠٩م فقد بلغ حجم الصادرات من الخليج العربي للصين نحو (٥٤) مليار دولار بنسبة (٦٠%) من اجمالي التبادل التجاري بينهما، في حين تستورد دول الخليج العربي من الصين ما قيمته (٣٦) مليار دولار بما يمثل (٤٠) من التبادل التجاري مع الصين، لذلك أكدت الصين على الاهتمام ينصب على ان تتحول الى مركز اقتصادي عالمي يقتضي منها ان تجد موقفا اقتصاديا في الشرق الاوسط[١٤].

كما تسعى الصين للحصول على حصة في مشروعات اعادة الاعمار في الدول العربية مثل الكويت والعراق والسودان والجزائر وغيرها [١٥]، لضمان الحصول على تأييدها في المحافل الدولية والحصول على مجالات جديدة للعمالة الصينيين[١٦]، اضافة للحفاظ على سلام واستقرار البيئة الدولية التي اصبح احد الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية[١٧]، وكذلك تعزيز التعاون السياسي والعلمي والتكنولوجي بين الصين والمنطقة العربية[١٨].

المبحث الثاني مجالات العلاقات الصينية العربية

ان تكثيف الصين علاقتها مع الدول العربية لان الصين دولة مستوردة للبترول يجب أن تؤمن علاقاتها مع الدول المصدرة للبترول والتي تقع معظمها في المنطقة العربية، اضافة الى ان الصين لديها مشكلة في اقليم (سينجيانج) الذي يدين سكانه بالاسلام، إذ عليها ضمان ان الدول المسلمة في المنطقة العربية لن تدعم الجماعات السينجانية المعارضة للصين، فضلاً عن أن الصين بحاجة الى ممارسة قواعد اللعبة السياسية مع الولايات المتحدة الامريكية التي تلعب بورقة تايوان للضغط على الصين مقابل يجب أن تلعب الصين ورقة المنطقة العربية، وبذلك يكون هناك ثلاث مجالات اساسية تحدد وتوجه الصين تجاه البلاد العربية هي :

المحور الأول/ المجال السياسي يمكن تصنيف مجالات العلاقات الصينية- العربية في الجانب السياسي فيما يلى:

أولاً:- من جانب الدول العربية، عدم وجود ساسة عربية شاملة تجاه الصين، إذ تتنوع الاتجاهات السياسية الدول العربية في تعاملها مع الصين فمنها دول تركز في المقام الاول على تكثيف التعاون في المسائل السياسية مثل: سوريا والسلطة الفلسطينية ومنها دول تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الابتعاد عن الجوانب السياسية مثل: المغرب واليمن, ودول اخرى تجمع بين الاتجاهين مثل مصر[١٩]، كما تتطور العلاقات الصينية العربية عن طريق قرارات تصدرها جامعة الدول العربية، إذ تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصين والجامعة العربية في يناير ١٩٩٩م لارساء آلية المشاورات السياسية، بالاضافة الى ان مجلس الجامعة العربية قد أصدر ست قرارات على سنوات مختلفة لتأكيد التعاون العربي الصيني, ودعوة الدول الاعضاء لتطوير علاقاتها مع الصين على المستوى الحكومي الشعبي [٢٠]

ثانياً:-من جانب الصين، تم اقامة منتدى للتعاون الصيني- العربي، وهى فكرة طرحها السفراء العرب في بكين وتبناها مجلس الجامعة العربية عام٢٠٠٠، على غرار منتديات التعاون الاخرى التي اقامتها الصين مع الجماعات او المنظمات الاقليمية، وهي احدى الافكار الواعدة لتطوير العلاقات العربية الصينية واعطائها الطابع المؤسسي، الا ان الصين تتعامل مع هذا الموضوع بسياسة المراحل والتدريج وعدم التسرع في عملية التنفيذ، انطلاقا من ان ارتباطها الكامل قد يتعارض في مراحل لاحقة مع مصالحها مع الغرب واسرائيل أو قد يفرض عليها التزامات صعبة في المستقبل لاسيما ان المنطقة العربية تشهد تطورات متلاحقة وضغوطا مستمرة من الغرب [٢١]،كما تتعاون الصين مع الدول العربية بعيدا عن الايديولوجيات مع التمسك بالمصالح الصينية, إذ عينت الصين في يوليو٢٠٠٢ مبعوثا خاصا في المنطقة العربية، وكانت مهمته التنسيق مع الاطراف المعنية وبذل الجهد من اجل الاسهام في جهود التسوية, هذا فضلاً عن توقيع مذكرة تفاهم بين الامانة العامة للجامعة العربية ووزارة الخارجية الصينية لإقامة الية للمشاورات السياسية بين الجانبين فى١٤ يناير ١٩٩٩م في القاهرة[٢٢].

رابعاً:-تتأثر العلاقات العربية الصينية السياسية سلبا او ايجابا بالعلاقات الصينية الاسرائيلية، اضافة الى ان العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة تأخذ في الاعتبار ان اسرائيل هي احد اهم مصادر التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والتكنولوجيا الزراعية للصين ومصادر الاستثمارات, في ضوء صعوبة حصول الصين على التكنولوجيا العسكرية المتطورة من العرب **من ناحية**, وضآلة مساحة الاراضي المزروعة في الصين مقارنة بعدد سكانها من **ناحية ثانية**، وتنامى حجم الاستثمارات الاسرائيلية في الصين وهونج كونج في العديد من المجالات من **ناحية ثالثة**. فقد هدفت جهود اسرائيل المستمرة في تعزيز علاقاتها العسكرية مع الصين الى خلق مصالح استراتيجية مع الصين لتأثر تدريجيا على موقفها

من الشرق الاوسط أو بالأحرى تحقيق عنصر الموازنة بين المصالح الصينية–الاسرائيلية والمصالح الصينية– العربية على مراحل, فضلاً عن الحد من تعاونها العسكري مع دول اخرى مثل ايران وسوريا [٢٣].

وفي هذا اطار فقد شهدت العلاقات العربية– الصينية تغييراً ملموساً في السنوات الاخيرة، واحتلت فيها المصالح مرتبة متقدمة، كما تأثرت هذه العلاقات ايضا بالتطورات الدولية الامر الذي انعكس على مواقف الصين تجاه القضايا العربية في المنطقة العربية والتي يمكن وصفه بالتحول من مرحلة التأييد الكامل الى مرحلة المساندة، وهذا فضلا عن تركيز الصين في مداولات مجلس الامن على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من موضوع النفط مقابل الغذاء [٢٤].

المحور الثاني/ المجال الاقتصادي

أولاً:–التبادل التجاري، هناك عاملا اساسيا كان له تأثيره المباشر على طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والصين، وهو تجربة الاصلاح والانفتاح التي بدأتها الصين عام ١٩٧٨م، منذ بداية تطبيق الصين لسياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى الان ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين الى أكثر من (٢٠) ضعفاً من ناحية القيمة, كلما ازداد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من (١٠٠) مليون دولار عام١٩٨٩م مع ٦ دول الى (٢) بليون دولار عام ١٩٩٣م مع ١٢ دولة عربية، والى(١٥) بليون دولار عام٢٠٠٠م مع ١٥ دولة عربية، والى(١٤.٧) بليون دولار عام٢٠٠١ مع (٢٢) دولة عربية، وأصبحت بذلك الدول العربية سابع اكبر شريك تجارى للصين، باتت اجمالي صادرات الدول العربية الى الصين خلال عام٢٠٠١ نحو(٧٤٩٤) مليون دولارا، كما بلغت اجمالي الواردات العربية من الصين (٧٢٢١) مليون دولارا بعجز في الميزان التجاري بين الجانبين لصالح الصين, وخلال النصف الاول من عام ٢٠٠٢ تعدت قيمة التبادل التجاري بين الجانبين (٧٥٧٩) مليون دولاراً [٢٥].

ثانياً:–الاستثمار في قطاع النفط، اما عن قطاع الاستثمار، لابد من وجو استراتيجية للتعاون العربي مع الصين في قطاع النفط كونه اهم القطاعات بالنسبة لاقتصاد الجانبين العربي والصيني وذلك؛ لأهمية مواجهة الجانب الصيني بوضوح حول القلق العربي من تنامى مفهوم الوضع المضطرب عند جهات متنفذة من القيادة الصينية والباحثين الصينيين, حتى لا يصبح هذا الهاجس واقعا يمنع او يحجم فرص التعاون في قطاع الطاقة وهو القطاع الذى منح العلاقات الصينية– العربية بعدها الاستراتيجي الحالي، علماً لأن هذا البعد يرضى الكثير من الاطراف الاقليمية والدولية، لاسيما ان دولا في المنطقة مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند لاتزال تعزز علاقاتها مع الدول العربية في قطاع الغاز والنفط مبرمة عددا من الاتفاقيات في هذا الشأن مما يضعف نظرية الوضع المضطرب عند الجانب الصيني[٢٦].

بالرغم من صعوبة ذلك؛ بسبب النفوذ الامريكي في المنطقة، ولتخفيف مخاوف الصين في التعامل مع المنطقة، يمكن النظر في توقيع اتفاقيات طويلة الاجل في هذا القطاع تشمل الشراء والاستثمار والتنقيب وتبادل الخبرات التكنولوجية الادارية، على ان تحمي هذه الاتفاقيات باطار قانوني جيد يضمن مصالح الطرفين، اضافة الى أن النفوذ الامريكي في بعض الاجزاء الوطن العربي ليس نفوذا مطلقا، اذ لا توجد هناك مساحة للتحرك الصيني في المنطقة وان شراكة نفطية طويل الاجل تحميها القوانين الاستثمارية والتجارية الدولية وفي مقدمتها قوانين منظمة التجارة العالمية ستجعل من التحرك الصيني في المنطقة اكثر سهولة, علما بان الصين لا توالي توقع صفقات في مناطق يوجد بها نفوذ امريكي وغير امريكي مثل اسيا الوسطى وروسيا وامريكا الجنوبية[٢٧].

وفي داخل اطار الشراكة المقترحة وعلى قاعدة المنفعة المشتركة يمكن ان تمنح الصين حصصاً وفرصاً وتسهيلات في قطاع النفط العربي على ان تمنح الصين بالمقابل الدول والشركات العربية حصصاً في سوق النفط والبتروكيماويات الصيني، وكمقدمة لهذه الشراكة يجب تشكيل مجلس طاقة عربي صيني يجتمع بشكل دوري لمناقشة امكانيات التعاون في هذا القطاع وسبل تعزيزه، وقد يكون من المناسب نسبة للتجانس النسبي الحاصل حالياً في السياسات النفطية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد تبدأ دول المجلس بأنشاء هذا المجلس على ان تنضم اليه فيما بعد بقية الدول العربية النفطية[٢٨].

المحور الثالث/ المجال العسكري

مازال حجم المبيعات العسكرية الصينية لدول المنطقة العربية محدود الحجم ودون المستوى الذى تهدف إليه الصين، وذلك لضعف المستوى التقني لنظم الأسلحة التقليدية الصينية، إذا ما قورن بنظم التسليح الغربية، والنفوذ السياسي الغربي بشكل عام وفي مقدمته الولايات المتحدة وما تشكله من ضغوط متعددة المستويات لتسويق نظم تسلحها وذلك من قبل حرب الخليج الثانية، والزخم الذى اكتسبته بعدها كذلك ما بدأت روسيا الاتحادية عرضه منذ أوائل التسعينات من نظم تسلح متقدمة وسعر مناسب وقد فطنت الصين لكل ذلك، ومن ثم فهي تعمل بقوة على

تحديث صناعاتها العسكرية من خلال التقنيات المختلفة من الشرق والغرب الأمر الذى دفعها كذلك للتعاون الكبير مع إسرائيل كمدخل لها إلى التقنيات الغربية، إذ قطعت الدولتان مشوارا طويلا في هذا الاتجاه، حتى أن الصين لا تكتفى بنقل التقنيات الإسرائيلية فقط بل قامت كذلك بشراء بعض نظم التسلح المتقدمة منها[٢٩]، أما إيران فإن عمليات الحظر والحصار دفعتها إلى دول المعسكر الشرقي السابق ومنها الصين، لاسيما فيما يتعلق بالصواريخ (أرض- أرض)، سواء بالحصول عليها أو بنقل تقنياتها وبالنسبة لمبيعات الأسلحة للدول العربية فيمكن اكونها محدودة للغاية إذ لم تنجح الصين في اختراق أسواقها لصعوبة المنافسة[٣٠].

كما قامت الصين في منتصف وأواخر الثمانينات بتزويد السعودية بصواريخ باليستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، ويبلغ مداها (٣٠٠٠ كلم) فضلاً عن بناء عدة منصات صواريخ في جنوب الرياض، وحصلت المملكة على صواريخ (سيلك وررم) المضادة للسفن ابان فترة الحرب العراقية الايرانية في منتصف الثمانينات، فضلاً عن (٩) قاذفات فب عام١٩٨٩، ساعدت الصين المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩١ على تطوير رؤوس حربية كيماوية، كما ورد في عدد من التقارير الامريكية عام١٩٩٢ عن قيام الصين بمساعدة المملكة على تطوير قدراتها النووية، ان تزيد الصين من مشاركتها في الترتيبات الامنية الاقليمية، وذلك لحماية الطرق التي تتزود عبرها باحتياجاتها من الطاقة، ويتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ تأتي (٧٥٪) من الواردات الصينية من الطاقة من المحيط الهندي ومضيق ملقا، مما يفسر تخطيط الصين لتوفير لأكثر من مليار دولار في شكل مساعدات وضمانات قروض لبناء ميناء (جودار الباكستاني)، إذ تحرص الصين على استخدام الميناء كمعبر ترانزيت لوارداتها من النفط الايراني والافريقي الخام، وهو ما يجعل المجال مفتوحاً امام دور محتمل للقوات البحرية الصينية في المنطقة[٣١].

المبحث الثالث الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية العربية

أن مستقبل العلاقات العربية- الصينية يواجه مجموعة كبيرة من الفرص، منها استمرار التواصل الحضاري بين الصين والبلاد العربية، وتزايد الاتفاقيات الثنائية المشتركة بين مختلف البلاد، والتي تؤكد على ضرورة التعاون بين الطرفين, والتقارب في وجهات النظر في مختلف القضايا الدولية، الا ان هذا التعاون يحده عدد من التحديات لتطوير تلك العلاقات، والتي يعتمد تطويرها بشكل كبير على الامكانيات العربية من خلال وجود سياسة عربية شاملة وموحدة تجاه الصين .

المحور الأول/ فرص العلاقات الصينية- العربية

هناك عدد من الفرص لدى الدول العربية تمكنها من تعميق التعاون الصيني- العربي والتي يمكن تقسيمها الى فرص في المجال الثقافي والمجال السياسي والمجال الاقتصادي ومجالات اخرى.

أولاً:- فرص التعاون في المجال الثقافي، يمثل التواصل الحضاري بين الصين والبلاد العربية من خلال طريق الحرير بشقية البري والبحري جسراً للتعارف والتفاهم بين العربي والصيني، إذ كانت الاثار الحضارية العربية والاسلامية جزاء من حضارة الصين المعاصرة وعاملاً مستمراً للتعارف بين العرب والصين، في ظل وجود أكثر من (٥٠) مليون مسلم في الصين يتطلعون دائما لتوثيق روابطهم من البلاد العربية والاسلامية، فالحضارتين الاسلامية والصينية تمثلان حضارتين متميزتين على الساحة الدولية، وما تزالان من اكثر الحضارات ذات البعد التاريخي التي لها ذاتية واضحة ومحددة[٣٢]. ان فالولايات المتحدة ترى في كلا الطرفين تحدياً خطراً خلال السنوات القادمة وفقا لمقولة صدام الحضارات وينبغي احتواؤهما، وتسيطر الولايات المتحدة على كامل المنطقة العربية سيكون المجال امامها متاحا لتوسيع نطاق عمل حلف شمال الاطلسي ولتطويق ايران، ثم لضبط المجال الحيوي لحركة الصين وهذا ما يرفض عليهما التعود لاختراق تلك النظرة، وتطبيقاتها المحتملة ضدهما وعلى الاقل حصول كل طرف على دعم الطرف الاخر لقضاياه المصيرية[٣٣].

ثانياً:- فرص التعاون في المجال السياسي، تشكل مواقف الصين المتعددة المؤيدة لعديد من القضايا العربية في مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الامريكي للعراق، إذ رفضت مشروع القرار الانجلو-امريكي لإعطاء الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الامم المتحدة، فضلاً عن موقفها تجاه دارفور وذلك في ظل اعتماد الصين في الوقت الحاضر على (الصيغة البراجماتية) في علاقاتها العالمية[٣٤]، وبالتالي وجود دعم سياسي صيني غير مجلس الامن والمحافل الدولية للدول العربية مع ما يميز السياسة الصينية من الامتناع عن فرض املاءات تتعلق بالشئون الداخلية للدول، كما أن الصين في سعيها لتسوية مشكلة تايوان بأن جزءا لا يتجزأ من الاراضي الصينية على أساس صيغة دولة واحدة ونظامين بحاجة الى اعتراف (٢٢) دولة عربية وهو ما يزيد على (١٠٪) من اعضاء الاسرة الدولية، فالدول

العربية تمثل ظهيراً سياسياً للصين على الساحة الدولية وتحتاج الصين في اطار سعيها لاكتساب المزيد من المكانة الدولية اقرارا عربيا بدورها في القضايا التي تهم الدول العربية(٣٥).

اضافة الى ذلك، يتبادل الطرفان الاحترام والتأييد والعمل على التضامن والتعاون مادام أنه لا يوجد تضارب في المصالح الاساسية بين الصين والدول العربية، ولهما وجهات نظر تتراوح ما بين التطابق والتشابه في صيانة سيادة الدولة ومعارضة نزعة الهيمنة وسياسة القوة والارهاب وكثير من القضايا الاخرى، وذلك يشكل اساساً مهما لتعزيز التعاون السياسي بين الطرفين، كما تؤيد الصين قيام الدول العربية بتحديد أنظمتها السياسية وطرقها في التنمية ومفهومها للقيم وفقا لظروفها الخاصة ومعارضة التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية(٣٦).

تستثمر الصين عضويتها دائمة في مجلس الامن بشكل أو بأخر لصالح الحقوق العربية مع استعداد الصين للتعاون مع الدول العربية بعيداً عن الايديولوجيات مع التمسك بالمصالح الصينية(٣٧)، ان جوهر العلاقات العربية–الصينية يعتمد على مبدأ اساسي مبدأ أهمية استمرارية تمسك الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة وعدم الاعتراف بتايوان وأن كانت قد سمحت بإمكانية اقامة علاقات تجارية واقتصادية مع تايوان في اطار محدد لا يتم تجاوزه، ولا يوجد تمثيل دبلوماسي لأي دولة عربية في تايوان، كما لعبت الدول العربية دوراً اساسياً في الاعتراض على ضم تايوان الى الامم المتحدة، وطلبت الصين رسميا من مصر مساعدتها في مواجهة الدول التي تدعم فكرة ضم تايوان للصين . (٣٨)

ثالثاً:– فرص التعاون في المجال الاقتصادي، ان امكانية التعاون الصيني– العربي الاقتصادي لاسيما قيام الصين بإصلاحات في مجال تطوير أنظمتها المصرفية ونشاطها الائتماني، وهذا التوجه الجديد سيساعد في تدفق المزيد من الاستثمارات الصينية للخارج ولغيرها من الدول العربية، اضافة الى وجود فرص ممتازة لتعويض التعاون التجاري الاستثماري والسياحي والعلمي والتكنولوجي بين الطرفين(٣٩)، كما ان الصين في حاجة شديدة لشراكة حقيقية في قطاع النفط مع الدول العربية ولتخفيف مخاوف الصين في التعامل مع المنطقة يمكن توقيع اتفاقيات طويلة الاجل تشمل الشراء والاستثمار والتنقيب وتبادل الخبرات التكنولوجية والادارية، على ان تحمي هذ الاتفاقيات باطار قانوني جيد يضمن مصالح الطرفين، فوجود شراكة نفطية طويلة الاجل تحميها القوانين الاستثمارية والتجارية الدولية وفى مقدمتها قوانين منظمة التجارة العالمية ستجعل من العلاقات الصينية في المنطقة اكثر سهولة وتبقى المنطقة العربية المنطقة الوحيدة في العالم القادرة حتى الان على سد احتياجاتهم النفطية في المستقبل، اذ تتجاوز لاحتياطات المؤكدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها حاجز (٨٠٠) مليار برميل مما يؤهلها للاستمرار في الانتاج لمئة عام قادم، بالاضافة الى احتياطات العديد من الدول العربية(٤٠).

تتجه الصين بشكل متصاعد إلى بلورة استراتيجية دولية اكثر وضوحا قوامها الانفتاح المتزايد على النظم والقضايا الاقليمية المختلفة، وزيادة الحضور الصيني بشكل يتناسب مع حجمها في العلاقات الدولية مع توجه اخر اكثر تسارعاً نحو مصادر الموارد الاولية والاسواق والاستثمارات، كما ان الصين تعد دولة مصدرة لمعظم الاحتياجات السلعية للمنطقة العربية وهي منتجات تنافسية من حيث الاسعار، إذ بلغ اجمالي الناتج المحلي للجانبين العربي والصيني في عام ٢٠٠٦ حوالى أربعة تريليون دولار امريكي، وبلغ حجم التجارة الخارجية لهما اكثر من (٢.٥) تريليون دولار امريكي(٤١).

رابعاً:–فرص التعاون في المجال التكنولوجي، ان التعاون التكنولوجي بين العرب والصينيين يرجع الى أزمان بعيدة وقد نجحت الصين في تفجير قنبلتها الذرية الاولى عام ١٩٦٤، وكان مؤشراً لقدرة الصين على تحقيق اختراقات تقنية في ظل الحصار التكنولوجي الذى فرضه الغرب عليها، وفى عام ٢٠٠٥ أطلقت الصين أول مركبة فضاء مأهولة برائدة فضاء وأتبعتها بمركبة مأهولة ثانية عام ٢٠٠٦(٤٢)، وتعتزم اطلاق ثلاثة أقمار صناعية صغيرة لمراقبة البيئة والكوارث وسوق تطور مائة قمر صناعي في فترة أربع سنوات، تشمل أقمارا صناعية يمكن استردادها أفكارا للأرصاد الجوية والملاحة، وتمكنت الصين في بداية عام ٢٠٠٧ من اطلاق صاروخ أسقطت قمرا صناعية في الفضاء، وهذا التقدم المتواصل الذى تحرزه الصنين في مجال تقنيات الفضاء، يمكن أن تفيد منه الدول العربية في عصر أصبحت فيه الفضاء مكوناً هاماً في المنظومة الكلية للقوة الشاملة للدولة، ومع انتشار اقمار التجسس في أجواء متشابكة ومتداخلة مع الفضاء العربي(٤٣)، ومجال (التكنولوجيا النووية) أحد اهم اوجه التعاون المستقبلي بين الجانبين العربي والصيني مع اعلان دول مثل مصر والسعودية والاردن عن عزمها دخول مجال الطاقة النووية، وترجع اهمية تقوية العلاقات العربية–الصينية في هذا المجال كون أن هناك مصلحة عربية اصيلة في أهمية وجود اكثر من قوة دولية متنافسة تتحقق بموجبها فائدة اكبر للعرب، كما ان العرب يحتاجون الى تقوية موقفهم التفاوضي وكيانهم القومي ومن ثم فان مصالح الطرفين ضرورية(٤٤).

المحور الثاني/ التحديات

على الرغم من جملة الفرص التي تم طرحها لتقوية العلاقات العربية–الصينية، الا ان هناك عدد من التحديات التي يجب النظر اليها بجدية وتفحصها، ولعل ابرز تلك التحديات هي :-

أولاً:- عدم وجود سياسة عربية موحدة تجاه الصين, أي انه لا توجد سياسة عربية شاملة أو موحدة تجاه الصين؛ وبسبب عدم وجود سياسة عربية شاملة أو موحدة تجاه الصين، هناك صعوبة المقابلة بين الصين من جانب و(٢٢) دولة عربية من جانب اخر، وعدم وجود سياسة خارجية او رؤية استراتيجية موجودة للدول العربية مع اعتماد السياسة الخارجية على ردود الافعال واقتصارها على قرارات شخصية لا تراعي المصلحة العامة للدولة[٤٥].

ثانياً:- اعتماد مصادر ومعلومات الاعلام الغربي، لاسيما الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا(CNN,BBC) والذى يتسبب في نقل الصور المشوهة، وتنشئان سوء الفهم لدى كل طرف عن الاخر مما يزيد الجهل بالطرف الاخر ويعقد العلاقة، إذ أن علاقات الصين بالدول العربية ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه والتشويش التي تقوم بها عناصر دولية معادية بهدف بث التفرقة والتشكيك والاختلافات في علاقات الطرفين، وان اعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن المنطقة العربية ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها، إذ تعرف المنطقة وفق هذه المصادر بأنها منطقة مضطربة وفيها قضايا المنطقة معقدة جدا ولا يمكن حلها، وانها المنطقة مليئة بالمخاطر والجهل، كما تعد المنطقة منبع الارهاب في العالم سواء الارهاب الاصولي أو الراديكالي[٤٦].

ثالثاً:- عامل اللغة والثقافة، من التحديات ذات الصلة ان الثقافة الصينية شأنها شأن الثقافة في العديد من دول جنوب شرق اسيا تنهض في احد جوانبها التقليدية على الشك في الغرباء والتوجس منهم، فالصينيون لا يعطون ثقتهم للغرباء ولا يبدون نوايا حسنة ومبادرات طيبة على امتداد فترة طويلة من الزمن[٤٧]، اضافة الى ان هناك صعوبة في اللغة الصينية لدى الدول العربية، مما يحول دون انتشارها في الاوساط العربية واعتماد اللغة الانجليزية يمكن ان تعد لغة مشتركة للتفاهم بين الطرفين، اضافة الى قلة عدد الباحثين بالشأن الصيني في الدول العربية نسبة الى المتخصصين في الشأن الامريكي، وضعف التعاون الثقافي والاعلامي والذي لا يرقى الى مستوى العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الطرفين والعلاقات التاريخية القديمة . [٤٨]

رابعاً:- النفوذ الامريكي في المنطقة العربية، ان حرص الولايات المتحدة على الحد من التوسع التعاون العربي الصيني، لاسيما في المجالات التكنولوجية ومجال الطاقة ومجال التعاون العسكري يعود لأسباب تتعلق بالاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة وسياستها في المنطقة العربية، ويمكن زيادة الاثار السلبية لحركات العمالة وانتقال الافراد لدى الجانبين في المستقبل التي قد يحمل احتمالات غير متوقعة تؤثر سلبا على علاقات الطرفين، فمع الانفتاح الصيني أصبح كثير من الصينيين راغبين في الهجرة للمنطقة العربية، وبعضهم ليست لديه اقامة مشروعة كذلك الامر بالنسبة لتدفق العرب على الصين وبخاصة المدن الجنوبية للتجارة والاقامة، وايضا احيانا بعض تلك الاقامات غير المشروعة، وهذا يثير حساسية لدى الطرفين ويحتاج الى معالجتها، كمت تتردد الصين في انشاء علاقات استراتيجية على شكل تحالفات خوفا من ان يحدث تركها ردة فعل سلبية لدى الولايات المتحدة الامريكية فتدخل معها في دائرة صراع قبل ان تتهيأ لهذا الوضع[٤٩].

المحور ثالث/ وسائل تطوير العلاقات العربية- الصينية

بعد عرض التحديات التي تواجه التعاون العربي– الصيني لابد من وجود عدة وسائل لتطوير العلاقات العربية–الصينية، والعمل على استغلال فرص التعاون بين الجانبين، والتي يمكن تطويرها من خلال التركيز على عدة قضايا :-

أولاً:- تعزيز التبادل والتشاور والتعاون الثقافي، عدم الاعتماد على الثقافة الغربية في معرفة العالم العربي، وتعزيز الزيارات المتبادلة على المستوى الرفيع، وزيادة التعامل افراد كل المستويات والمجالات للقيام بالتشاور والسياحة[٥٠]، ويمكن توسيع التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية من خلال تطوير التبادل الثقافي وتعلم اللغات لدى الطرفين، عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين المؤسسات المتشابهة، وايجاد قاعدة بيانية واسعة للباحثين والخبراء وبناء مجموعات العمل من المفكرين والباحثين والخبراء في مختلف المجالات، والعمل على افتتاح المراكز الثقافية ومراكز تعليم اللغتين العربية والصينية وتقديم المزيد من المنح الدراسية من الجانبين في شتى المجالات والتخصصات، واخيراً، وتشجيع حركة الترجمة العربية الى اللغة الصينية بالعكس مما يمكن المثقف والاديب العربي والصيني من التعرف على ثقافة الطرف الاخر[٥١].

ثانياً:- تنوع وسائل الاعلام بين الطرفين، ان تأثيرها ليس فقط على المستوى القومي لكل بلد، وانما على الصعيدين الاقليمي والدولي، إذ ويقوم الاعلام بإلقاء الضوء على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كلا البلدين من اجل تعميق التفاهم المتبادل بين الطرفين، [٥٢]، إذ يساهم الاعلام في اضفاء جو من الود والصداقة في العلاقات العربية-الصينية في ضوء الانطباع الايجابي الذى تولد لدى المواطن العربي تجاه الصين من خلال طرح تجربتها الاقتصادية في التنمية وعرض مواقفها الايجابية المساندة للقضايا العربية، وان كان هذا الوضع قد تأثر ابان احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م عندما اوقفت الصين تأشيرات لرعايا الدول العربية وقامت بعمليات قمع المسلمين في مقاطعة (سيجيانج) الصينية . [٥٣]

ثالثاً:- تعظيم المصالح المشتركة بين الطرفين، والتي تتمثل في جانبها السياسي في استمرار تأييد الدول العربية للصين في المسائل الاساسية التي تمس امنها القومي لاسيما في (قضية تايوان، مسألة التبت، وحقوق الانسان)، مقابل استمرارية تأييد الصين للحقوق العربية بشكل ثابت وواضح واستمرارية الحوار السياسي وتفعيل اليات المشاورات السياسية القائمة بين العديد من الدول العربية والصين لتحقيق أكبر قدر من التفاهم واستيعاب المواقف السياسية بين شعب وقيادة الجانبين[٥٤]، ومن الضروري لصالح الطرفين ان يسود ويتعمق التفاهم الاستراتيجي بينهما من خلال التعاون في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، لاسيما الحوار والتعاون الحضارات في مواجهة توجهات صدام الحضارات، والعمل على تخفيف هيمنة الحضارة الغربية على العالم، و تطبيق القانون الدولي بعدالة دون تمييز واصلاح المنظمة الدولية ووقف هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على السياسة الدولية، ومواجهة ظاهرة الارهاب وتمييزها عن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والتوصل الى وثيقة دولية تقوم على هذه القاعدة القانونية[٥٥].

اما **الجانب الاقتصادي والتجاري**، فهناك امكانية للتركيز على مسألة زيادة الاستثمارات العربية في الصين لاسيما في مجال البترول، واذا ما بددت مخاوف الجانب الصيني وضمنت له امدادات نفط مستقرة ودفع باستثمارات صينية كبيرة في قطاع النفط والبتروكيماويات في العالم العربي، فان تحولا هاما قد يحدث في بنية العلاقات العربية- الصينية الراهنة تكسب من خلاله سوقاً هائلاً للنفط العربي ومشتقاته وحليفاً سياسياً واستراتيجياً[٥٦]، فالفرصة متاحة للاستفادة من التقدم والتجربة الصينية في عملية التطوير والتنمية واستخدام التكنولوجيا الرخيصة والمناسبة خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمناطق الاقتصادية الخاصة وتدريب الكوادر العلمية والفنية، مع العمل على زيادة وتطوير التبادل الاقتصادي وفتح مصانع صينية في الوطن العربي ونقل صناعة التكنولوجيا اليه في منح امتيازات للشركات الصينية للتنقيب عن النفط في بعض الدول العربية كما هو الحال في السودان، والعمل على انشاء مناطق تجارة حرة بين الصين والدول العربية، مع فتح الاسواق العربية وتطبيق أنظمة الاعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين، ويجب التأكيد على مسألة الاستثمارات العربية الصينية المشتركة وتبنى أليات مؤسسية لتنظيم التعاون الاستثماري خاصة بين مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص في الدول العربية والصين كمجالس الاعمال المشتركة وغير ذلك من المؤسسات الداعمة والمشجعة على التبادل التجاري والاستثماري فمازالت الاستثمارات العربية في الصين محدودة تحتل نسبة ضئيلة من حجم الاستثمارات الاجنبية في الصين[٥٧].

الخاتمة

استخلاصاً لما تقدم، فقد توصلت الدراسة الى ان هناك أهداف للسياسات العربية تجاه الصين ونظراً لتعدد الدول العربية وبالتالي تعددت اهدافها وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية، وان اقامة علاقة مع الصين اهمية بالغة للدول العربية، لا لكونها تحتل مركزاً محورياً في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وتمتلك حق النقض بوصفها أحدى الدول الخمس، بل للروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطهما معاً، فقد أكدت الأحداث عبر التاريخ أن سياسة الصين تجاه البلدان العربية كانت علاقات مصلحية اذ اعطت الصين التنمية الاقتصادية الأولوية في علاقاتها مع الدول العربية ولذلك وظفت الاقتصاد في بناء القدرات الذاتية والتقدم والتطور وانها كانت تأخذ في الحسبان ان للنفط العربي من الضروريات القصوى في التنمية الصينية. وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات:

١- ترتبط الصين والدول العربية بعلاقات تستند الى الاحترام المتبادل والسلام والمنفعة المتبادلة، بالرغم من فتور العلاقة الا انها وصلت للتعاون والتضامن وصولاً الى مرحلة الاعتراف المتبادل والتطور والتضامن.

٢- تسعى الدول العربية الى توثيق التعاون المجال الاستثماري التجاري والسياسي مع الجانب الصيني لضمان سوق لشراء الاسلحة والتكنولوجية المتطورة، كما تهدف الصين الى ضمان نفط المنطقة العربية واجتذاب رؤوس الاموال العربية للاستثمار في الصين.

٣- يتضح التعاون العربي- الصيني في المجال السياسي لاسيما فيما يتعلق موضوع التحالفات المستقبلية لضمان التأييد في القضايا الى يسعى الجانبين لحلها، كما تطمح الصين الى بناء التحالفات ضمن مفهوم السياسة الصينية لضمان تدفق النفط العربي من القضايا الاساسية في سياسة الصين الخارجية، إذ تحتاج البلدان العربية الى قوة مثل الصين تدعم مواقفها وتساندها، في سياستها لترجح كفة التوازن العربي، لكن وسط ضعف وانقسام وتبعية عربية لم تنجح مساعي التحالف العربي الصيني لوقت طويل.

٤- وختاماً ان مستقبل للعلاقات العربية- الصينية يتوقف على المزيد من التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود سياسة عربية موحدة تجاه الصين وهيمنة النفوذ الغربي على المنطقة العربية، لكن تطل الوسائل الثقافية والاقتصادية ادوات فعالة لدقع عجلة هذه العلاقات الى الامام مستقبلاً.

قائمة المصادر:-

أولاً:- الكتب

١- اندرو سكوبيل و عليز ظا نادر، الصين في الشرق الاوسط التنين الحذر، مؤسسة راند للنشر والتوزيع، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٦.

٢- بن عائشة محمد الامين، الصين: هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢١.

٣- عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧.

٤- كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الاوسط، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ٢٠١٥.

٥- مجموعة مؤلفين، الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، تحرير: عبلة مزوزي، ط١، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩.

٦- محمد سعيد ابو عامر، العلاقات العربية- الاسيوية في فترة الحرب الباردة، من كتاب العلاقات العربية- الاسيوية، تحرير: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

ثانياً:- المجلات والدوريات

١-احمد العناري، العلاقات الفلسطينية- الاسرائيلية (١٩٤٩-٢٠١١)، مركز دراسات فلسطين، جامعة بغداد، العدد ١٣، ٢٠١١.

٢-احمد سليم البرصان، السياسة الخارجية الصينية والشرق الاوسط، مجلة الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد٥٧، بيروت، ١٩٩٤.

٣-جمال علي مهران، العلاقات العربية- الصينية في ظل اوضاع عالمية جدية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد٧٦، القاهرة، ١٩٩٣.

٤-حميد شهاب احمد، وزيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٦، ٢٠١٨.

٥-سميرة نعيم عبد الرضا، العلاقات العربية- الصينية، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية العدد٢٣، بغداد، ٢٠١٣.

٦-السوق المرشحة للازدهار قريباً، الصين: تصدير السلاح للعرب، مجلة الاسبوع العربي، العدد١٥٩٨، بيروت، ١٩٩٠.

٧-عدنان خلف حميد، أثر الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٤٩، بغداد، ٢٠١٥.

٨-عصام عبد الغفور عبد الرزاق، العلاقات العربية- الصينية وتأثيرها على العلاقات الصينية الاسرائيلية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، الجامعة العراقية، المجلد١٣، العدد٥١، بغداد، ٢٠١٢.

٩-علاء عبد الوهاب، امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٤١-٤٢، بغداد، ٢٠١٩.

١٠-علي حسين العلواني، النشاط الاقتصادي والعسكري للصين في الشرق الاوسط، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، العدد١٤، الانبار، ٢٠٠٨.

١١-غازي فيصل غدير، العلاقات العربية- الصينية ومبادرة احياء طريق الحرير، مجلة كلية المأمون، كلية المأمون الجامعة، العدد٣٥، بغداد، ٢٠٢٠.

١٢-فهد مزبان خزار، الابعاد الجيو-ستراتيجية لعلاقات الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد٤٧، العدد١-٢، ٢٠١٩.

١٣-محمد نعمان جلال، الصين والعرب دعم متبادل جهات نظر غير متطابقة، آفاق مستقبلية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٨، ٢٠١٠.

١٤-محمود علي الداوود، العلاقات الصينية مع المنطقة العربية وتأثيراتها الاقليمية، مجلة شؤون سياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٥، بغداد، ١٩٩٥.

١٥-مهند عبد الواح النداوي، الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٦-٢٧، بغداد، ٢٠١٥.

١٦-هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية-الصينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، بغداد، ٢٠٠٦.

١٧-وداد حماد خلف واخرون، القوة الناعمة الصينية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، المجلد٢، العدد١٣٦، بغداد، ٢٠١٢.

ثالثاً:- الرسائل الجامعية

١- سعيداني علاء الدين، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر انموذجاً ٢٠٠٠-٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٩.

٢- الشيماء عبد السلام ابراهيم، العلاقات العربية-الصينية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر دراسة حالة: مصر والسعودية(٢٠٠١-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.

رابعاً:- التقارير

١- عياد البطنجي، قيود الصعود الصيني وانكشاف حدود الرهان العربي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.

٢- محمد بن صقر السلمي، التنافس الامريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الاوسط، تقرير: المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، ٢٢ ابريل ٢٠٢١.

٣- وداد المساري، مسارات وقضايا الصراع الامريكية- الصينية، تقرير: المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٦ اكتوبر ٢٠٢١.

٤- وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات العربية- الصينية سنة ٢٠٣٠، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، مارس ٢٠٢٢.

خامساً:- الانترنيت

١- جهاد حمدي حجازي، العلاقات العربية- الصينية في الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٥ دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: تاريخ الزيارة (١٢/٢/ ٢٠٢٢- الساعة ٧:٥٦)

https://democraticac.de/?p=39327#_ftn19

---

(١) هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية-الصينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، بغداد، ٢٠٠٦ ص١٥٧.

(٢)سميرة نعيم عبد الرضا، العلاقات العربية- الصينية، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية العدد٢٣، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣٠٤.

(٣)محمد نعمان جلال، الصين والعرب دعم متبادل جهات نظر غير متطابقة، آفاق مستقبلية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٨، ٢٠١٠، ص٦٧.

(٤)محمد سعيد ابو عامر، العلاقات العربية- الاسيوية في فترة الحرب الباردة، من كتاب العلاقات العربية- الاسيوية، تحرير: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٠.

(٥)احمد العنباري، العلاقات الفلسطينية- الاسرائيلية (١٩٤٩-٢٠١١)، مركز دراسات فلسطين، جامعة بغداد، العدد ١٣، ٢٠١١، ص ٩٢.

(٦) جمال علي مهران، العلاقات العربية- الصينية في ظل اوضاع عالمية جدية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد٧٦، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠.

(٧)احمد العنباري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٩-١٠٠

(٨) احمد سليم البرصان، السياسة الخارجية الصينية والشرق الاوسط، مجلة الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد٥٧، بيروت، ١٩٩٤، ص٤٢.

(٩) عصام عبد الغفور عبد الرزاق، العلاقات العربية- الصينية وتأثيرها على العلاقات الصينية الاسرائيلية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، الجامعة العراقية، المجلد١٣، العدد٥١، بغداد، ٢٠١٢، ص٥٤٧.

(١٠) السوق المرشحة للازدهار قريباً، الصين: تصدير السلاح للعرب، مجلة الاسبوع العربي، العدد١٥٩٨، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٠.

(١١) محمود علي الداوود، العلاقات الصينية مع المنطقة العربية وتأثيراتها الاقليمية، مجلة شؤون سياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٥، بغداد، ١٩٩٥، ص١٠٧.

(١٢)عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره، ص٥٥١.

(١٣) غازي فيصل غدير، العلاقات العربية- الصينية ومبادرة احياء طريق الحرير، مجلة كلية المأمون، كلية المأمون الجامعة، العدد٣٥، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣.

(١٤) مهند عبد الواح النداوي، الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٦-٢٧، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٢٩.

(١٥)عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٨.

(١٦)مهند عبد الواح النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(١٧)غازي فيصل غدير، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(١٨)مهند عبد الواح النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(١٩) عدنان خلف حميد، أثر الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٤٩، بغداد، ٢٠١٥، ص٥.

(٢٠) فهد مزبان خزار، الابعاد الجيو-ستراتيجية لعلاقات الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد٤٧، العدد١-٢، ٢٠١٩، ص ٢٠٩.

(٢١) اندرو سكوبيل و علير ظا نادر، الصين في الشرق الاوسط التنين الحذر، مؤسسة راند للنشر والتوزيع، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٦، ص٦.

(٢٢)مهند عبد الواح النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٢٣)عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٩.

(٢٤)عدنان خلف حميد، ، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٢٥) علاء عبد الوهاب، امن الطاقة في السياسية الخارجية الصينية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٤١-٤٢، بغداد، ٢٠١٩، ص ٥٩٤.

(٢٦) علي حسين العلواني، النشاط الاقتصادي والعسكري للصين في الشرق الاوسط، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، العدد١٤، الانبار، ٢٠٠٨، ص٢٣٢.

(٢٧)فهد مزبان خزار، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٢٨)اندرو سكوبيل و علير ظا نادر، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٢٩) وداد المساري، مسارات وقضايا الصراع الامريكية- الصينية، تقرير: المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٦ اكتوبر ٢٠٢١، ص١٦.

(٣٠)علي حسين العلواني، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.

(٣١) بن عائشة محمد الامين، الصين: هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢١، ص٣٩.

(٣٢) وداد حماد خلف واخرون، القوة الناعمة الصينية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، المجلد٢، العدد١٣٦، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٤٠.

(٣٣)وداد المساري، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٣٤)عدنان خلف حميد، ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٣٥) كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الاوسط، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٢٨.

(٣٦) حميد شهاب احمد، وزيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٦، ٢٠١٨، ص٣.

(٣٧)علي حسين العلواني، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.

(٣٨)علاء عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٨.

(٣٩)فهد مزبان خزار، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٤٠)اندرو سكوبيل و عليز ظا نادر، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٤١)كريم المفتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٤٢)وداد حماد خلف واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٤١.

(٤٣) عياد البطنجي، قيود الصعود الصيني وانكشاف حدود الرهان العربي، تقرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص١٠.

(٤٤) وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات العربية– الصينية سنة ٢٠٣٠، تقرير: مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، مارس ٢٠٢٢، ص٩.

(٤٥) عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص٤٣٣.

(٤٦)وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٤٧) سعيداني علاء الدين، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر انموذجاً ٢٠٠٠–٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٩، ص٤٤.

(٤٨)وداد حماد خلف واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٢.

(٤٩) محمد بن صقر السلمي، التنافس الامريكي– الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الاوسط، تقرير: المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، ٢٢ ابريل ٢٠٢١، ص١٣.

(٥٠) مجموعة مؤلفين، الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، تحرير: عبلة مزوزي، ط١، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩، ص١٢٠.

(٥١)وداد حماد خلف واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٢.

(٥٢) الشيماء عبد السلام ابراهيم، العلاقات العربية–الصينية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر دراسة حالة: مصر والسعودية(٢٠٠١–٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص٢٠.

(٥٣)وداد حماد خلف واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٥.

(٥٤) جهاد حمدي حجازي، العلاقات العربية– الصينية في الفترة من ٢٠٠١–٢٠١٥ دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: تاريخ الزيارة (٢/١٢/ ٢٠٢٢– الساعة ٧:٥٦)

https://democraticac.de/?p=39327#_ftn19

(٥٥)علي حسين العلواني، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.

(٥٦)فهد مزبان خزار،مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٥٧)علي حسين العلواني، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٧.